

# جنوب السودان

من أحل أنديس الثقة بينه وبين الشمال\*

\*\*أحمد إبراهيم أبو شوك

## تقديم

إن القراءة التاريخية لأحداث الماضي البشري تحكمها منطلقات شتى، تختلف باختلاف التوجهات الفكرية للباحثين، ودرجة استيعاب القراء للمادة التاريخية التي يعرضونها، فالإطار الفكري لكل باحث يمثل البنية التحتية التي يقوم عليها صرح مفردات الحدث التاريخي المدون من وجهة نظر ذلك الباحث، الذي يستقي مرجعيته من تراث الماضي وفق حزمة من الأسئلة المتأثرة بإسقاطات الحاضر، والمرتبطة بقضايا الهوية، والأصالة، وإثبات

\* قلندر، محمود، جنوب السودان: مراحل انفيار الثقة بينه وبين الشمال، ١٩٠٠-١٩٨٣م (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤).

\*\* أستاذ مشارك بجامعة الإسلامية بماليزيا.

الوجود البشري الفاعل في تحديد مسارات حياة الناس العامة والخاصة. إسقاطات الحاضر على الماضي تؤثر سلباً أو إيجاباً في توجيه دفة الحياة الإنسانية، لأنها تصوغ مرجعية الماضي من منظور انتقائي، قائم على تعطيم الجوانب المظلمة من حركة التاريخ، وتسلط الضوء على الجوانب المشرقة، فهذا الاتجاه من التأليف يصب في وعاء ما يُعرف بالتراثية الوطنية، أما الاتجاه القائم على جمع شتات السلبيات دون الإيجابيات فهو اتجاه معاكس يقضي بتفكيك وحدة البناء الوطني، وذلك إذا افترضنا جدلاً أن الدولة القطرية هي الوعاء الأنسب لمناقشة وقائع التاريخ الحديث. ومن ثم فإن القراءة التاريخية الفاحصة يجب أن تكون قراءة شاملة في إطار ظروف العمران البشري الذي تشكلت فيه أحداث الماضي، ومن خلال فهم ثاقب للمقاصد الكامنة وراء تلك الأحداث، بعيداً عن إسقاطات الحاضر المنشورة في مخيلة التراث الشعبي. وبهذه الكيفية تستطيع مثل هذه القراءة أن تسهم في تأسيس وعاء معرفي لفهم الجوانب التاريخية التي لديها حضور كثيف في تشكيل مفرداتحدث التاريجي المعاصر.

وتقودنا هذه التوطئة إلى القول بأن قضية الصراع السياسي وال الحرب الأهلية في جنوب السودان هي من أهم القضايا التي تستند معطياتها الأولية إلى الفعل التاريخي البشري، الذي تبلور معالمه في مواجهات إنسان الجنوب المحارب من أجل تراثه المحلي، وفي سيادة المستعمر (التركي، والإنجليزي-المصري) الذي سعى بشتى السبل والوسائل لفرض سلطانه على السودان وتحقيق تطلعاته الاستعمارية، وفي تركيبة إنسان الشمال الذي ورث سيادة دولة السودان القطرية المستقلة، إلا أن هذه السيادة قد طعن في شرعيتها شريكه في الجنوب، وبذلك أهارت الثقة بين شقي القطر الحر المستقل، وتدرجياً تحول هذا الاهيار إلى حالة أزمة، ثم بلغت هذه الأزمة ذروتها في الصراع السياسي المسلح الذي حسم على صدر بلد المليون ميل مربع قرابة نصف قرن من الزمان. وبذلك أصبحت مشكلة جنوب السودان تمثل محور اهتمام العاملين في الحقل

السياسي، والباحثين في الشأن السوداني، وترهق مخيلة رجل الشارع العادي الذي أثّرت الحرب الأهلية في لقمة عيشه التي يكتسبها بجهد الأنفس في أرض الوطن المتتصدع أو في بلاد المهجّر التي شدّ رحاله إليها بغية العيش الكريم أو الهروب من صلف السياسة في السودان. وعلى هدي هذه الخلفية تنوّعت آراء العاملين في الحقل السياسي والباحثين في المؤسسات الأكاديمية وغيرها حول تحديد الأسباب الكامنة وراء مشكلة الجنوب، وكيفية معالجتها من خلال أطروحتات تهدف إلى إعادة صياغة مفهوم **الهوية**، وطبيعة المشاركة في السلطة، وكيفية توزيع الثروة، تعللاً بأن حل هذه القضايا المصيرية ومثيلاتها وفق معاهدات يتراضى عليها الخصوم سيسيهم في ترميم شبكة الاتصال الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والثقافي بين أبناء السودان الواحد، وفي إعادة الثقة المفقود بين الخصوم، ثم الإسهام في دفع عجلة النماء والتطور التي تمثل بُعد اتصال آخر.

فقد وقفنا في هذا الشأن على جملة من الأطروحتات التي روج لها ونشرها نفر من أعلام أهل السودان، ونذكر منهم الأستاذ الجامعي محمد عمر بشير، ورجل القضاء والسياسة الأستاذ أبيل أlier، والدبلوماسي-السياسي الدكتور منصور خالد. فلا شك أن هذه الأطروحتات تحمل بين ثناياها كثيراً من القواسم المشتركة وخطوط التماส المختلفة عليها، لكن هذا الاختلاف لا يؤثر في قيمتها المعرفية، لأنها تقدم المعطيات التي تقوم عليها مادة الحوار الهدف، الذي يسهم في وضع الحلول المناسبة، وتقدم صوت العقل على صوت الرصاص.

ومن تلاميذ المؤسسة العسكرية التي ترعى صوت الرصاص خرج إلينا اللواء المحال على التقاعد الدكتور محمود قلندر بكتابه الموسوم بـ "جنوب السودان: مراحل أهيار الثقة بينه وبين الشمال، ١٩٠٠-١٩٨٣م"، والكتاب في جمله عبارة عن قراءة تاريخية لحيثيات مشكلة الجنوب من خلال منهجية جديدة تستمد شرعيتها من أدبيات

"علم الاتصال الاجتماعي"، الذي يُدرّس مادته الدكتور قلندر في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا. والكتاب موضوع مُدارستنا صدر عن مطبع دار الفكر الدمشقية، في هذا العام (٢٠٠٤)، فهو يتكون من ٣٤٢ صفحة من الحجم المتوسط، تتصدرها كلمة أستاذ علم السياسة الدكتور مدثر عبد الرحيم الطيب، الذي ثمنَ مادة هذا السفر القيم، ووصفه بأنه "دراسة لا تقوم على التعميم المبتسر الذي درج عليه كثير من عرضوا للموضوع، ولا سيما من ذوي النزعات الحزبية، والتوجهات الدعائية المعلنة أو الخفية، بل على الاستقاء المتأني لتفاصيل الأحداث والواقع التاريخية عبر مرحلة محددة باللغة الأهمية، ... تناولت في أثنيتها عوامل الفرقا وفقدان الثقة بين طرفين القطر، بصورة تراكمية مأساوية." (ص ١٣) وتلت هذه الكلمة مقدمة الكتاب وفصوله الستة، ثم الخاتمة وثبت المراجع العربية والإنجليزية.

وفي مراجعتنا لهذا الكتاب القيم في موضوعه سيدار النقاش عبر ثلاثة محاور أساسية، وذلك حسبما جاء عليه الترتيب الموضوعي لمادته التاريخية، ولا شك أن كل محور سيقدم المعلومات الموضوعية التي تقودنا إلى استيعاب نتائج المحور الذي يليه. ويمكننا من خلال هذا العرض أن نري إلى أي مدى استطاع الدكتور قلندر أن يوثق لرصيد مشكلة الجنوب المتربط بالحلقات والمتدخل الأدوار من خلال قراءة جديدة تقوم على مفهوم اهيار الاتصال، الذي أطّر له لويس كوزر (Lewis Coser) في خمسينيات القرن الماضي، بوصفه حالة "اجتماعية—نفسية ناتجة عن وجود واقع اجتماعي وثقافي ونفسي شديد التباين بين الأطراف المشتركة في عملية الاتصال". وتبين هذه الحالة في شكل نزاع منشق عن إحساس أحد الأطراف بأن الطرف الآخر يخالفه في المواقف، أو الآراء، أو يزاحمه على موارد الكسب المحدودة، ويعقب ذلك غضب عارم، يتراكم في شكل حقد وكراهية تجاه الطرف "الظالم"، ومحصلة ذلك تكون الاقتتال، الذي يفضي إلى اهيار الثقة وردم جسور الاتصال بين الخصوم (ص ١٦-١٧). ومفهوم الاتصال المستخدم في هذه الدراسة هو

مفهوم شامل للواقع الثقافي والاجتماعي الذي يحيط بالأفراد والجماعات، ويشكل قدرة استيعابهم للبيئة التي يعيشون فيها، وطبيعة قنوات الاتصال التي تعرفوا عليها، وفاعلية القوانين التي استنواها لتحكم دقائق بيئتهم المحلية. هكذا يشكل الدكتور قلندر الهيكل النظري لدراسته، الذي يقوم على فرضية مؤداها أن مشكلة الجنوب في أساسها "صراع اجتماعي وثقافي، قبل أن يكون صراعاً سياسياً الأبعاد". (ص ١٨) لذا فإن الحلول السياسية، من وجهة نظره، هي عبارة عن مسكنات لوقف نزيف الدم الذي يمثل مراحل الصراع في أبشع صورها، إلا أنها لا تسهم إسهاماً مباشراً في معالجة معطيات الأزمة الاجتماعية والثقافية، القائمة على انعدام الثقة وأهياب قنوات الاتصال. ومن ثم فإن المعالجة المثلثي، كما يرى قلندر، تكمن في خلق أرضية اجتماعية وثقافية، تُشق فيها قنوات الاتصال الأفقية بين عامة الناس، والرأسيّة بين الحاكم والمُحکوم، وعلاوة على ذلك يجب أن ترعي هذه القنوات وتصبّها مؤسسة سياسية واعية بأبعاد المشكلة الحقيقة.

### **مشاهد من التاريخ على طريق انهيار الاتصال**

يقدم هذا المhour عرضاً تحليلياً للفصل الأول الموسوم بـ "مشاهد من التاريخ على طريق انهيار الاتصال"، وذلك من خلال قراءة تاريخية تسلط الضوء على علاقات الاتصال التي نشأت بين الشمال والجنوب، ودواعي الانهيار التي لازمت مراحل نشأتها وتطورها في الاتجاه المعاكس، وذلك ابتداء بالعهد السناري (١٤٠٥-١٤٢١م)، ومروراً بالعهدين التركي (١٨٢١-١٨٨١م) والمهدوي (١٨٩٨-١٨٨١م)، واتهاءً بالحكم الإنجليزي-المصري (١٨٩٨-١٩٥٥م) وتداعياته. ويوضح الدكتور قلندر في مدخل حديثه عن هذه القضايا ومثيلاتها، أن واقع الحال في الجنوب كان واقعاً احتراياً آنذاك، قوامه الصراع والاقتتال، الذي فرضته ظروف الحياة القبلية، التي كانت تشكو من عدم وجود أية سلطة مركبة تنظم علاقتها الاجتماعية، وتشرف على تقسيم موارد الثروة المحدودة بطريقة عادلة تكفل حق الجميع. ويبدو أن هذا الواقع قد دفع

اللواء قلندر إلى القول بأن الصراع بين القبائل في الجنوب كان "متصلًاً ومستمرًاً" إلى حد يرقى إلى درجة "الفوضى" السائدة في أواسط المجتمعات البدائية. ويرجح الرأي بأن مثل هذا التناحر كان سببًا تارikhياً دفع "سلطان السلطنة الزرقاء" إلى الخدر من التعامل السياسي مع الجنوب، باعتبار أن مثل ذلك التعامل يمكن أن يغرق الدولة في مستنقع من الصراعات الجانبيّة التي تلقي بظلالها على الاستقرار الهش لتلك السلطنة" (ص. ٣). ومن هذه الزاوية ينظر المؤلف إلى مؤسسة الرق في ذلك العهد باعتبارها ظاهرة اجتماعية، أفرزها واقع الحال القائم في الجنوب والشمال على مبدأ الصراع ذي البُعد الاقتصادي، الذي تحسّدت حصيلته في جيوش من الأسرى تم استرقاقهم، وأصبحوا جزءاً من المغانم القبلية في الجنوب، ومغانم السلطانات الإسلامية في الشمال. إلا أنه يقر بأن مؤسسة الرق لم تكن مؤسسات جامدة في السودان، بدليل أنها قد اكتسبت بعدها أيديولوجياً وعرقياً مزدوجاً، عندما حُصرت مصادرها في القبائل اللادينية، وارتبط دورها الوظيفي بمؤسسات السلطة والولاية في شمال السودان.

أما العهد التركي فقد كان يمثل مرحلة هيمنة سياسية واقتصادية وثقافية أعمق، تخللت معالها، حسب رأي المؤلف، في بسط سلطان الحكم التركي السياسي على بعض أجزاء الجنوب بقوة القهر والسلاح، وفي تمكين نفوذه الاقتصادي بتوسيع دائرة التعامل في الرق ونهب خيرات البلاد الأخرى، وفي تنشيط عمل الهيئات البشرية المسيحية، والسماح لبعض القيادات المسلمة، التي قدمت إلى الجنوب إما في صحبة الحاكم التركي، أو بدافع التجارة في الرقيق وسن الفيل وريش النعام، بمارسة نشاطها الدعوي الإسلامي في أحراش الجنوب. وحصيلة ذلك كله تبلورت في "مرحلة القاهرة المسيء"، حيث استغل الضيف القادم بساطة المضيف، فعاث فساداً في أرضه، وانتهك حرمة المجتمع، وسعى لخلخلة ماسكه الاجتماعي بتجريده من مقوماته الأساسية، وإفراج النظام الاجتماعي الراسخ لقرون من محتواه بالقتل أو الاسترقاق، أو حتى

التناسل." (ص ٧٥). وهذه الكيفية ضعفت فرص الاتصال الاجتماعي والثقافي القائم على التراضي بين الطرفين، وبدأت مظاهر النفور والخذد والكرهية تطفو إلى السطح. وهذا الواقع لم يتغير بمجيء الحكومة المهدية (١٨٨١-١٨٩٨م)، لأن المهدية نفسها لم تنجح في بسط سلطانها على الجنوب، ولم تفلح في إعادة ثقته المفقودة في الشمال، لذا فإن القبائل الجنوبية عادت إلى سابق حالها من الصراع والاحتراب، إلى أن جاءت الإدارية البريطانية، وأخذت في بسط نفوذها على المنطقة مرة أخرى." (ص ٥٤) ييد أن بسط نفوذ المستعمر البريطاني في جنوب السودان، كما يرى قلندر، لم يتم بين عشية وضحاها، ولم تستقبل القبائل الجنوبية المستعمر الجديد بالبشر والترحاب، بل واجه المستعمر حرباً ضروسأً، انطلقت من حرص إنسان الجنوب الفطري على سيادة نظامه التقليدي وسيطرته، ومحاربة أي نظام اجتماعي دخيل يقضي بقطيع أو أصول مؤسساته التقليدية العتيقة. ويعلق قلندر على هذا الواقع الصدامي بقوله: "تحول الإداريون [البريطانيون] إلى حكام متسلطين لا يفهمهم من أمر الجنوب إلا أن يدين لهم بالقهقر. فوجدت قبائل الجنوب نفسها في مواجهة عنف أحمق، تصدت له بما يستحق من ثبات، وأقبلت على ما رأته واجباً في حماية الموروث الاجتماعي، ب福德ائية تجبر على التقدير والاحترام". (ص ٦٠) وبعد أن دانت القبائل الجنوبية لسلطة القهر والاستبداد حاول المستعمر أن يمزق أو صال الاتصال الثقافي-الاجتماعي بين الشمال والجنوب، حيث حرص على تشجيع التبشير المسيحي، ووضع التعليم المدني تحت إشراف مدراس الإرساليات الكنسية، وجعل الإنجليزية اللغة الرسمية في جنوب، وحارب مظاهر الثقافة العربية الإسلامية، حيث منع رؤساء القبائل من اتخاذ أسماء عربية أو لبس الزي العربي، ثم أبعد التجار الشماليين من الأسواق الجنوبية، والعاملين المسلمين من وظائف الدولة في الجنوب. وبلغت هذه الروح الانفصالية ذروتها بإصدار قانون المناطق المقفلة الذي سعى إلى عزل الجنوب إدارياً، وثقافياً، واجتماعياً من الشمال، وبذلك غُرست بذور الفرقـة والشتات بين أبناء الوطن الواحد، وشيد حاجز

نفسى بين طرقى القطر، يقوم على تراث مؤسسة الرق، واختلاف العرق والدين. وبذلك استطاعت الإدارة البريطانية، كما يرى المؤلف، أن "تمدد" جنوب السودان في إطار قيمها الغربية وبعض ثوابت تراثه المحلي، ونجحت أيضاً في "اجتثاث كل نبتة اتصال اجتماعي ثابت أو تحاول أن تنمو بين الشمال والجنوب". (ص ٧٨).

## الشمال والجنوب ومشاهد انهيار الثقة والاتصال

يعطى المحور الثاني قراءة تحليلية للفصل الثاني المعنون بـ "الشمال والجنوب: مشاهد انهيار الاتصال"، والفصل الثالث الموسوم بـ "وقائع الانهيار"، والفصل الرابع الذي أطلق عليه المؤلف: "عبد والجنوب: مشاهد تعميق الانهيار". والمحصلة الوسطى التي تجمع بين هذه الفصول الثلاثة هي عملية انهيار الثقة بين أبناء السودان الحر المستقل، وفشل التحالف السودانية الحاكمة في صيانة جسور الاتصال والتواصل بين الجنوب والشمال. ويهدى الدكتور قلندر لهذا المشهد الحزين بنظرة سريعة إلى نشأة الحركة الوطنية السودانية، التي يصفها بأنها حركة "نحوية حضرية"، اخصر اهتمامها في قضايا النضال السياسي المرتبطة بدورات الحكم البريطاني في الخرطوم، وإن اهتمامها بقضية الجنوب لم يأخذ وضعاً محورياً إلا في عقد الأربعينيات، عندما سلم مؤتمر الخريجين العام مذكرته الشهيرة إلى السكرتير الإداري، منتقداً في بعض بنودها سياسة الحكومة الرامية إلى "تغريب الجنوب عن الشمال"، ثم نادى بضرورة إلغاء قانون المناطق المقفلة، ورفع القيود على حرية التجارة والتنقل بين الشمال والجنوب، وإلغاء الإعانت المنوحة للإرساليات، وتوحيد برامج التعليم بين شطري القطر. وأعقب هذا المشهد الإيجابي دعوة الحركة الوطنية إلى إلغاء المجلس الاستشاري لشمال، وإنشاء هيئة تشريعية للشماليين والجنوبيين معاً، ثم المشاركة في مؤتمر جوبا الذي انعقد في مايو ١٩٤٧م، وتحضير وقائمه في نبذ "فكرة الاتصال" والاعتراف "بضرورة الوحدة بين الشمال والجنوب". وقد حدثت هذه النقلة النوعية في الفكر الجنوبي في جو الوعود التي صاغها محمد صالح الشنقطي، مدافعاً عن وجاهة وصل الجنوب بالشمال،

ومذكراً "الجنوبيين بمحاسن الانضمام إلى الشمال"، التي تتمثل في "المساواة في الأجرور"، والحصول على "الوظائف الجديدة المتاحة للموظفين والإداريين"، وإنهاء العداء الذي زرعته الإدارة البريطانية بين الشمال والجنوب. (ص ١١٢) فإن هذه الوعود البراقة، كما يرى المؤلف، كانت تمثل جزءاً من برامج الحملات الانتخابية للأحزاب الشمالية عشية الاستقلال، وجزءاً من الآمال المعقودة على أعمال لجنة السودنة، إلا أنها في حقيقتها كانت سراباً بقيعة يحسبه الظمان ماءً. وقد لخص الدكتور قلندر هذا الواقع المرير في عبارات البروفيسور محمد عمر بشير، الذي أفصح عن ذلك بقوله: وعندما أعلنت لجنة السودنة قرارها في أكتوبر ١٩٥٤م، انقلب شكوك أبناء الجنوب التي انطوت عليها الجوانح أكثر من خمسين عاماً إلى مشاعر معادية صريحة. (ص ١١٦) وقد عبر الجنوبيون عن فقدان ثقتهم في الشمالين، عندما عرضوا الفيدرالية نموذجاً أمثل لحكم الجنوب، متذرعين بأنه سيكون ترياً مضاداً لتغول الشمالين في إدارة الجنوب. إلا أن هذا العرض قد رُفض من قبل حكومة الأزهرى الأولى، التي كانت تعتبر الفيدرالية دعوة مارقة تقود إلى "انشطار الوطن في ليلة ميلاده". ومن ثم فإن هذا الرفض الصريح قاد إلى اختيار آخر في قنوات الاتصال بين الشمال والجنوب، وتجلت معالم ذلك في استقالة الوزرين الجنوبيين الوحدين في حكومة الأزهرى، وفي تحول الجنوبيين الناشطين إلى جماعة ضغط سياسى، أضحت تُعرف فيما بعد بالكتلة الجنوبية، التي كانت تسعى إلى تحقيق مطالب الجنوبيين المتمثلة في رفع أنصبهم في الوظائف الإدارية، وتقدم الفيدرالية بدليلاً أمثل لتنظيم علاقتهم السياسية مع الشمال. ونتيجة لرفض هذا المطلب المشروع من قبل الساسة الشمالين "تمحسدت رغبة الجنوبيين في الابتعاد نفسياً عن السلطة التي تتأمر على الأهل والولد". (ص ١١٩).

فلا عجب أن هذه القطيعة النفسية قد قللت فرص الاتصال بين شطري القطر، وجعلت الظن السيء والشك الميت في نوايا الشمالين يثان سعومهما في أوساط الجنوبيين، الذين بدأوا ينظرون إلى رحيل القوات الاستعمارية بأنه يعني "وقف الأعزل

دون حام ولا نصير" ، ويجسد بداية انفراد الشمال بالجنوب. ويصور لنا الدكتور قلندر في عدد من صفحات الفصل الثالث، كيف تحول هذا الشك والكراهية إلى مواجهة رافضة الانصياع لإدارة الحكومة السودانية الانتقالية، ثم كيف تبلور هذا الواقع في سلسلة من المؤامرات السياسية والصدام المسلح عيشة الاستقلال. فتخفيض العمالة في مشروع الزاندي بحججة سوء الأداء وقلة العطاء عارضته الجبهة المعادية للاستعمار في الشمال، تحسباً بأنه سيقلص دائرة نشاطها الماركسي في أوساط العاملين في جنوب السودان، وعارضه أيضاً بعض الساسة الجنوبيين وأهالي الزاندي، تعللاً بأنه سيؤدي إلى تكريس سلطة الشماليين العاملين في المشروع على حساب أهل الأرض في الجنوب. وأخيراً تحولت هذه المعارضة إلى مظاهرات عارمة في أزراها راح ضحيتها نفر من أهل الجنوب. فلا جدال أن هذا الحادث كان يمثل شرارة الصدام المسلح الأولى، التي أشعل فتيلها الغُل السياسي، والنفة المفقودة بين أبناء السودان، الذين كانت تتوزع مشاعرهم بين الفرح بقدوم الاستقلال، والحزن لما يجري في الجنوب، وبين هذا وذاك نلحظ أن وسائل الاتصال الرسمي والشعبي كانت عاجزة عن توحيد هذه المشاعر المتناقضة.

ومع اقتراب يوم الجلاء (أي جلاء القوات الاستعمارية من السودان)، كما يرى المؤلف، "انطلقت عناصر الكتلة الجنوية في مختلف مدن وقرى الجنوب تبشر بمبدأ الفدرالية، وتشرح لبسطاء المواطنين معناه، باعتباره السبيل الوحيد لمقاومة سيطرة الشمال المتطرفة بعد الاستقلال. وفي سبيل كسب التأييد للالفدرالية، استعملت القوى السياسية الجنوية كل أساليب الترويج الدعائي، فتمادت في دعايتها إلى حد تصوير الاستقلال وكأنه بداية احتلال جديد للجنوب من قبل الشمال". (ص ١٢٦) ويعضد هذا التوجس وقائع الاجتماع الذي عقده السياسي المرموق بوث ديو في منزله بتوريت مع نفر من الساسة والعسكر الجنوبيين، ويلخص الدكتور قلندر توقعات بوث ديو التي نقلها لأحد الضباط الذين حضروا الاجتماع في النقاط التالية:  
— إن السياسيين الشماليين يضمرون للجنوب نوايا سيئة بعد أن يكتمل الاستقلال.

— إن عدداً من الساسة الجنوبيين سيتقدمون بمقابل من أجل الاتحاد الفيدرالي.

— إنه في حالة عدم الاستجابة لمطلب الاتحاد الفدرالي سيسعون إلى الاستقالة من البرلمان ليحدثوا أهياراً يمكن أن يقود إلى عودة القوات البريطانية". (ص ١٣٤-١٣٥)

وفي ظل هذه الظروف المشوبة بالتوحّش والخذلان رفضت حكومة الخرطوم مشروع الفيدرالية، وواصلت سيرها قُدماً تجاه التحضير ل يوم الجلاء واستقلال السودان الموحد، ومن جملة التدابير التي اتخذتها في هذا الشأن: "إحصار سرية توريت الثانية بالانضمام إلى حامية الخرطوم" التي ستكون بمثابة رمز من رموز التوحد الوطني، وترحيل قوة من قوات المجاهنة المقيمة الخرطوم إلى مدينة جوبا عاصمة المديرية الاستوائية. فلا غرو أن هذه التدابير قد فسرت تفسيراً سلبياً من قبل بعض الساسة والعسكر الجنوبيين الذين اعتبروها نقطة انطلاق لتمكن سيطرة الشمال على الجنوب.

ويبين الدكتور قلندر كيف أحكم هؤلاء الرافضون حلقات التآمر وإعداد المسرح النفسي في الجنوب، عندما وزعوا برقية "مزورة" باسم السيد إسماعيل الأزهري، وكانت هذه البرقية تقرأ كما يلي: "إلى رجال إداري في المديريات الجنوبيات الثلاث. لقد وقعت الآن على وثيقة تقرير المصير. لا تستمعوا لشكاؤي الجنوبيين الصبيانية. اضطهدوهم وضايقوهم وعاملوهم معاملة سيئة بناء على تعليماتي. وكل إداري يفشل في تنفيذ هذه سيكون عرضة للمحاكمة. وبعد مضي ثلاثة أشهر ستأتون وتحنون ثمار ما قمت به من أعمال". (ص ١٥٩).

وفي اليوم الموعود لترحيل سرية توريت الثانية إلى الخرطوم (١٩٥٥/٨/١٨) انفجر بركان الدم في توريت، وقتل أفراد السرية الثانية قادتهم العسكريين الشماليين، واتسعت تدريجياً دائرة القتل والتنكيل لتشمل معظم المواطنين الشماليين العزل في مدينة توريت، وتكرر هذا المشهد في جوبا، وكيبوتا، ويابي، ويامبيو، ومريدي، وبعض المدن الأخرى بدرجات مختلفة. وحقاً فقد أفلح المؤلف في تصوير هذا المشهد التراجيدي تصويراً دقيقاً من خلال المعلومات التي حصل عليها من التقرير الذي أعدته

لجان التحقيق بشأن وقائع التمرد وتداعياته. ويصف اللواء قلندر في حُرقة هذا الواقع المأساوي بقوله: "وكانت مثل هذه التصرفات الناضحة حقداً وغلاً، هي الدليل الأقوى على أن الذي جرى لم يكن من إفراز الممارسة السياسية الآنية، بل هو ناتج تراكمات تجاوزت بمحملها السنوات، لتضرب جذورها العميقية في الزمان وتشكل من وقائع التاريخ الغابر، فتم توارثها لتثبت في وجдан كل جيل، حيث بقيت ساكنة كامنة في الأعماق، تغذيها التصرفات الحمقاء والأقوال". (ص ١٧٥).

وتحت ضغط الرأي العام الشمالي والوسطاء وحكومة الخرطوم استسلم معظم المتمردون، وحكم نفر منهم محاكمات تراوحت بين الإعدام والسجن، وبانتهاء هذه المحاكمات، حسب رأي قلندر، "أسدل ستار ثقيلٌ على الأحداث المأساوية التي ظللت الوطن، منذ ذلك التاريخ، بظلام كثيف، وكبَّلت قدراته وأقعدته عن بلوغ الغايات والأهداف المرجوة". (ص ٢١٥) ومن ثم فقد كانت محاكمات توريت تمثل خطوة تسكينية تجاه إعادة الثقة المحفوفة بالتوjis والكرابية، واستئناف بث شبكة الاتصال الاجتماعي ذات القاعدة المنشطة بين أبناء الشمال والجنوب.

أما الفصل الرابع فيتحدث عن واقع الحال العسكري والسياسي بعد أحداث توريت، ويعطي صورة حية لمشاهد تعزيز الانهيار وفقدان الثقة بين الشمال والجنوب في عهد حكومة الفريق إبراهيم عبود (١٩٥٨-١٩٦٤م)، التي لجأت للقهر والعنف باعتبارهما أسباب لإعادة هيبة الدولة وفرض السكون والطمأنينة في ربوع الجنوب، المتوجس في كافة تصرفات الشمالين، الصالح منها والطالع. فالحضور العسكري الشمالي الكثيف في الجنوب، كما يرى المؤلف، قد بدل "مشاعر الطمأنينة بالخوف والقلق والتزعزع النفسي"، وتعقدت الأمور عندما قامت حكومة عبود بإلغاء عطلة الأحد، وجعلت الجمعة عطلة رسمية في كل أنحاء الجنوب، وقلصت النشاط التبشيري المسيحي، ووسعـت دائرة العمل الإسلامي الدعوي. فالمؤلف مُحقٌ عندما انتقد هذه الإجراءات الإدارية، ووصفها بـ"عدم التوفيق، لأنها أعطـت الهيئات التبشرية

المختلفة في الجنوب أسباباً قوية لمواجهة الحكومة ومعارضة إجراءاتها الاحترازية، كما أنها منحت السياسيين الجنوبيين الفرصة المناسبة لدفع حركة المعارضة في اتجاه الدعوة إلى تحقيق استقلال سياسي للجنوب في علاقته مع الشمال. ونتيجة لتعنت حكومة الخرطوم غير المدركة لعواقب مثل هذه الإجراءات، نشطت حركة المعارضة الجنوبية في الداخل والخارج، ووُجِدَت أيضًا تأييداً إقليمياً وعالمياً، ثم أخيراً نظمت نفسها في كيانات سياسية مثل "الاتحاد السوداني المسيحي"، والاتحاد الوطني الإفريقي للمناطق المغلولة"، و"حركة تحرير جنوب السودان"، وكوَّنت لنفسها جناحاً عسكرياً يُعرف بـ "الأيانيَا". وفي ضوء هذه التطورات الدرامية كثُرت أحداث العنف والعنف المضاد في جنوب السودان، وظهر نوع من التململ في الشمال على المستويين الرسمي والشعبي ضد سياسة الحكومة غير الموقفة في الجنوب. ويستشهد الدكتور قلندر في هذا المضمار بالذكرى التي رفعها وزير الداخلية آنذاك، محمد أحمد عروة، والتي تقرأ بعض فقراتها على النحو الآتي: "إن سيطرة الحكومة على الموقف (في الجنوب) لا يعني إطلاقاً الحل النهائي للمشكلة، إن الحل الصحيح هو إيجاد حل فعلي و دائم للجانب السياسي للمشكلة. ولذا يجب علينا قبل أن نمضي في تحمل أعباء الصرف والتنمية والإدارة في الجنوب، أن نتبين منذ الآن وقبل فوات الأوان مستقبل وحدة البلاد وما الاحتمالات أو الأهداف التي ستصل بنا إليها هذه الأوضاع بعد فترة من الوقت. إننا طبعاً لا نقر الانفصال بأي حال من الأحوال، ولكن فرض الوحدة بالإكراه لن يحل المشكلة، وربما كان من المستطاع أن نصل إلى حل يرضاه ويؤمن به المواطنون في الجنوب والشمال. ومني وما توصلنا مثل هذا الحل أمكن لنا أن نعمل جميعاً من أجله." (ص ٢٤٠-٢٤١)

( فلاشك أننا نتفق مع اللواء قلندر أن مذكرة عروة كانت مذكرة صائبة وذات رؤية مستقبلية فاحصة، لكنها لم تدرك مُنْتَرِج اللُّوى، بيد أنها كانت واحدة من الأسباب الرئيسة التي أَلْبَت الرأي العام في الشمال ضد حكومة عبود، وقد أشارت إلى ما يُعرف في تاريخ السودان الحديث بـ "ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م"، التي دقت إسفيناً في نعش

النظام العسكري ومهدت الطريق إلى ديمقراطية ثانية (١٩٦٤-١٩٦٩م).

## محاولات ترميم جسور الاتصال المنهارة وإعادة الثقة

يستعرض هذا المحور مشاهد الفصل الخامس الخاص بمحاولات حكومات الديمocrاطية الثانية (١٩٦٤-١٩٦٩م) في ترميم جسور الاتصال المنهارة بين الشمال والجنوب، ثم يحلل مفردات الفصل السادس التي تمحور حول اجتهادات حكومة مايو (١٩٨٥-١٩٦٩م) بشأن ترميم جسور الاتصال المتصدعة، ونكون لها عن اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م التي كانت بمثابة طوق نجاة لعلاقات الشمال والجنوب الغارقة في أحوال الشك والريبة فقدان الثقة المتبادلة بين شطري القطر الواحد من طرف، وبين الوحدويين والأنفصاليين في الجنوب في طرف ثانٍ. وكما يرى الدكتور قلندر فإن حكومة أكتوبر التي ترأسها سر الختم الخليفة قد وضعت "اللبيبة الأولى في صرح الثقة الضائعة بين السلطة السياسية في الشمال والجنوبيين"، وذلك بإصدارها بياناً يقضي بالغفو العام "عن جميع الرعايا السودانيين الذي هربوا من أرض الوطن منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥، والذين حوكموا غيابياً، والذين ما زالوا مطلوبين للمحاكمة مهما كانت التهم الموجهة إليهم". (ص ٢٧٨) وفي إطار هذا التوجه الإيجابي تم إطلاق سراح السجناء السياسيين، وإصدار أوامر للجيش والشرطة بعدم تعقب الخارج، والموافقة على (جنوبية) الوظائف الإدارية والقضائية (البوليس والسجون) في جميع مراكز الجنوب. إلا أن حصاد هذه الإجراءات لم يكن بالصورة المرجوة لأن الطرف الجنوبي واصل تشكيكه في نوايا حكومة الخرطوم، واستغل فرصة المدننة لتمكين نفوذه العسكري السياسي في جنوب السودان على حساب الأمن والطمأنينة بالنسبة للشماليين العاملين في الإقليم. وظلت حالة فقدان الثقة هذه قائمة إلى أن انعقد مؤتمر المائدة المستديرة في الخرطوم عام ١٩٦٥م تحت رعاية حكومة أكتوبر الانتقالية، وشاركت فيه نخبة من الساسة الشماليين والجنوبيين وبعض الأكاديميين المهتمين بقضية

الجنوب. وانبثق عن هذا المؤتمر لجنة الثانية عشر التي أعدت تصوراً كاملاً بشأن حل قضية الجنوب، بما في ذلك مشروع الفدرالية أساساً ترتكز عليه عملية التنمية في الجنوب، وتمكين الجنوبيين من حكم إقليمي تحت رعاية الحكومة المركزية. لكن كما يرى قلندر "فإن معظم القرارات المتعلقة بالمائدة المستديرة لم تُحظ بأي نصيب من التنفيذ، لأسباب متعددة أهمها قصر عمر الحكومات المسئولة عن التنفيذ". (ص ٢٨١) ويضيف إلى ذلك سلسلة حوادث العنف والعنف المضاد في جنوب السودان، التي خلقت جواً غير صحي لواصلة التفاوض والوصول إلى صيغة مثلثي ترضي الخصوماء. ومن ثم ظل الوضع السياسي والعسكري في جنوب السودان في حالة تدهور مستمر، لم يشهد أي انفراج محسوس في عهد الحكومات الديمقراطية المتعاقبة، التي شغلتها الصراع السياسي في الخرطوم، وقلل من فاعلية عطائهما تجاه مشكلة الجنوب التي ظلت محفوفة بالشك والريبة والكراهية. ومن زاوية أخرى يؤكّد الدكتور قلندر أن الحركة السياسية العسكرية الجنوبية قد بحثت في تعبيد جسور الاتصال الإقليمي مع أوغندا، والكونغو، وإسرائيل، فلاشك أن هذه العلاقات كانت بمثابة أوراق (كروت) ضغط على حكومة الخرطوم، التي فشلت نسبياً في تحقيق مثل هذه النجاحات، سواء كان ذلك نابعاً من واقع التزامها بالقضية الفلسطينية أو فنور علاقتها الدبلوماسية بدول الجوار الإفريقي.

وفي ظل هذا الجو الملبد بالمخاطر سقطت الديمقراطية الثانية، مفسحة المجال لنظام مايو العسكري (١٩٦٩-١٩٧٥م)، الذي أولى اهتماماً خاصاً بقضية الجنوب، وأصدر فور توليه زمام السلطة في الخرطوم بياناً يعترف فيه بالفارق الثقافية والاقتصادية والدينية والعرقية والاجتماعية بين الشمال والجنوب، ويحمل الحكومات الحزبية المتواالية مسؤولية تردي الأوضاع في الجنوب، ويعيد المتمردين بإنشاء نظام حكم إقليمي في الجنوب، وتعيين وزارة مركزية تشرف على شؤون الجنوب التنمية والثقافية والاجتماعية. وبهذا الإعلان، كما يرى المؤلف، فقد فتحت حكومة مايو

الباب للحوار، وعيت وزارة مركبة لشؤون الجنوب برئاسة وزير جنوب، لثبت صدق نواياها تجاه القضية التي تمثل محور الصراع بين الشمال والجنوب، بيد أن استجابة القيادة السياسية الجنوبية لهذا النداء التفاوضي كانت استجابة "مبهمة وغير واضحة". ومن ثم فإن العباء وقع على كاهل وزارة الجنوب التي أدت دوراً رائداً في إقناع الساسة الجنوبيين في الداخل والخارج بضرورة التفاوض، وكسب التأييد العالمي الكسي والسياسي الإقليمي في تفعيل آلية الحوار. وحصلية ذلك تبلورت في اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢م، التي منحت الجنوب حكماً إقليمياً، وأعادت توطين اللاجئين، واستوعبت المتمردين في القيادة الجنوبية وبعض القيادات العسكرية الأخرى في الشمال، ثم راعت ضرورة تمثيل الجنوبيين في الحكومة المركزية بثقل يتوافق مع حجمهم السياسي ووضعهم الديمغرافي في السودان.

ويصف المؤلف هذه الاتفاقية بأنها "جهاد أصغر"، لأن "الجهاد الأكبر"، من وجهة نظره، يتمثل في "ثبيت أركان السلام، وتركيز أقدامه على أرض الواقع." (ص ٣١٢) فلا شك أنه مُحقٌ في ذلك، لأن ثبيت أركان الاتفاقية على صعيد الواقع قد واجه انتقادات جمة من الذين خرجوا عن الإجماع الجنوبي، وبدأوا ينادون بالانفصال عن الشمال، ويواصلون جهادهم من أجل تحقيق هذا الهدف المنشود تحت مظلة قواهم العسكرية المعروفة بـ "أنيانيا تو". وأضف إلى ذلك أن عطاء الحكومة الإقليمية كان عطاءً مجزرزاً، لأنه تأثر إلى حد كبير بإفرازات الصراع العربي-المصحي بين قيادات الدينكا والأقليات الجنوبية الأخرى، وبالفعل فقد قاد هذا الصراع إلى انشطار الفعاليات الجنوبية الموقعة على اتفاقية أديس إلى جموعتين متاحرتين. إحداهما مجموعة تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم ويترعماها جوزيف لاقو، وثانيهما مجموعة وحدة إدارة الجنوب ويترعماها أبل أlier. فللاشك أن الخصومة المتصاعدة بين المجموعتين قادت إلى تدخل القيادة السياسية العليا في الخرطوم، الشيء الذي أثار غباراً كثيناً من الشك حول مصداقية اتفاقية أديس أبابا، وبلغ ذلك التدخل غايته عندما أصدر الرئيس

جعفر غيري في يونيو ١٩٨٣ م قراراً بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم. فالشرر المتولد من قرار التقسيم، كما يرى اللواء قلندر، قد صادف "برميل البارود العسكري المسمى بالانصهار [يعني انصهار القوات الجنوبية المخربة في القوات النظامية المسلحة] فانفجر البارود في وجه الوحدة الوطنية التي بدت يومها وكأنها توشك أن تتأثر أشلاءً". ورفض الانصهار الذي أشار إليه المؤلف قد جسده الكتيبة ١٠٥ في بور، التي رفضت التحرك إلى شندي مقر القيادة الشمالية، ودخلت العابة، ثم أعلنت طلاقها البائن من حكومة الخرطوم. وقد كانت هذه الكتيبة تمثل النواة التي قامت عليها "الحركة الشعبية لتحرير السودان" التي يتولى زعامتها حالياً العقيد جون قرنق دي مبيور. وعند هذا المنعطف الخطير في تاريخ مشكلة الجنوب توقف بما اللواء الحال على التقاعد الدكتور محمود قلندر، متوجّحاً كتابه القيم بخاتمة نعتها بـ"الطريق الوعر نحو السلام"، وأثار بين ثناياها جملة من التساؤلات الحائرة: "فأي مصير يتظر اتفاقاً تقف على أبوابه أسنة الوعد ورماح الوعيد؟ كيف يكون حال الاتصال والتواصل وللشجرة [يعني شجرة الشك والريبة والتاريخ الحافل بالمرارات] بعض جذور تتشبث بالأرض؟ هل أرلنا من أرض الوطن بقايا الجذور؟ لا بد أن نزيلها. فذلك وحده هو الضمان الوحيد لسلامة السلام". (ص ٣٣٩).

## الملاحظات العامة

وبعد هذا العرض التحليلي المفصل لكتاب "جنوب السودان: مراحل أهيارات الشقة بينه وبين الشمال، ١٩٠٠-١٩٨٣ م"، تبقى لنا بعض الملحوظات العامة التي يمكن أن تستخلصها من النهج الذي استخدمه الدكتور قلندر في عرض مفردات مشكلة الجنوب، وذلك في إطار الحقب التاريخية التي تطرق إليها.

**أولاً:** نتفق مع الأستاذ مدثر عبد الرحيم في أن الدراسة بصورة عامة قد استندت إلى مجموعة معتبرة من الوثائق الرسمية، التي ألمّاطت لثام السرية عن كثير من القضايا المسكوت عنها، وبذلك استطاعت أن تضيف بعدها معلوماتياً جديداً للقضية موضوع

النقاش. زد على ذلك أن منهج الاتصال الاجتماعي الذي تبناه المؤلف قد أفلح في استيعاب الخلفية التاريخية القائمة التنوع الثقافي والعرقي والديني والسياسي بين الشمال والجنوب، وقد يَبْيَنُ أن ضعف شبكة الاتصال الاجتماعي القائمة على الشك والريبة وعقلية المؤمرة كان سبباً رئيساً في تعقيد عملية التعايش بين الطرفين، وجعل الحوار بين الخصوم أشبه بحوار الطرشان.

ثانياً: وفي ضوء الخلفية التاريخية التي استند إليها المؤلف يمكننا القول بأن علاقة الاتصال الاجتماعي ذات الجوانب السالبة بين الشمال والجنوب قد تمت خارج إطار دولة السودان القطرية المعاصرة، وكان ذلك في جو تسوده روح القبلية القائمة على الصراع والاقتتال؛ وواقع تحكمه تطلعات الحكم التركي الساعي إلى استغلال موارد السودان المادية والبشرية؛ ومستقبل دولة قطرية وَضَعِفت لبناته الإدارة البريطانية، وفق سياسة مجحفة، استطاعت أن توسيع البون الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين الشمال والجنوب. فلا شك أن هذه التركة المشللة بإرث الماضي وتداعياته السالبة قد ألت على عاتق السودان الحر المستقل جملة من التحديات الجسمانية، وعدداً من الألغام المتفجرة في طريق مستقبله المنشود.

ثالثاً: إن حصيلة هذا الواقع المرير قد أسهمت سلباً في صياغة "العقل الاستراتيجي السوداني"، كما يسميه منصور خالد. فالعقل الشمالي يعتبر نفسه صانع الاستقلال الذي شارك فيه إنسان الجنوب مشاركة متواضعة وسلبية في بعض الأحيان، فإن هذا الوضع جعله ينظر للآخر نظرة استعلائية، ترتكز إلى الماضي البغيض والحاضر المعرفي المكتسب. ونسبة لهذه النظرة الاستعلائية فقد رفضت حكومة الأزهرى الأولى طلب الشريك الجنوبي الخاص "بالحكم الفدرالي"، متوجهةً بأن الاستجابة لمثل هذا الطلب المشروع ستقود إلى "وأد الاستقلال قبل ميلاده"، وبذلك أهارت أولى قنوات الاتصال بين الشمال والجنوب عشية استقلال السودان. أما العقل الجنوبي الانفصالي فقد

توقفت عقارب ساعته الفكرية عند تجارة الرقيق، والحواجز القيمية التي وضعها الاستعمار البريطاني، وممارسة بعض الساسة الشماليين غير المبررة. وتنعكس بعض جزئيات هذا العقل الانفصالي، مثلاً، في الكلمة التي ألقاها الأب سترينيو لا هوري أمام البرلمان السوداني في يونيو ١٩٥٧م: "إن الجنوب لا ينوي الانفصال عن الشمال كهدف بحد ذاته، بل يريد أن يعيش في ظل وحدة فدرالية بكامل إرادتها، ولكن الجنوب سينفصل عن الشمال حتماً بسبب الأعمال والتصيرات غير المسؤولة التي يقوم بها السياسيون الشماليون".

رابعاً: يجب أن لا يقود مفهوم "العقل الاستراتيجي السوداني" القارئ الفطن إلى الاعتقاد بأن الشمال والجنوب هما أوعية صماء في تصورها لقضية الصراع الدائر بين أبناء الشمال والجنوب، وفي استجابتها للحلول المعروضة، أو الاعتقاد بأن القضية مجرد صراع بين الشمال "العربي" المسلم والجنوب "الزنجي" المسيحي. فلا شك أن مثل هذا التعميم يعطي قراءة مغلوطة عن دينامية الواقع المحرك للصراع، وطبيعة الحلول المعروضة بشأنه، وكيفية تحليل تباين مواقف الساعين لحل هذه القضية، كل حسب أجندته المعلنة، سواء كان ذلك في معسكر الشمال أو الجنوب. ومن هذه الزاوية يجب أن نقرّ أن رأي المواطن السوداني العادي في الشمال والجنوب يكاد أن يكون مهمساً تهميشاً تماماً عن فهم جذور هذه المشكلة ومسوغاتها، وكيفية تفعيل مشاركته في حلها وتنفيذ ذلك الحل المرجو على صعيد الواقع. إذاً الشمال والجنوب لا يشاركان مشاركة كليلة-جماعية في الصراع الدائر، وإن النخبة المسيطرة على مقاييس الأمور هنا وهناك هي التي تسير دفة الصراع، وتفرض تمثيلها على طاولة المفاوضات حسب أجندتها الخاصة. وفي كثير من الأحيان بتجدها مرهونةً بعقلية الشك والريبة تجاه الطرف الآخر، أو بمحاجس نظرية المؤامرة الذي يحاول أن يفسر الفعل ورد الفعل المضاد خارج إطار الواقع الذي تشكل فيه وتخلق. وهنا مربط الفرس، لذا فإن القضية كما يرى

الدكتور محمود قلندر تحتاج إلى اتصال اجتماعي يقوم على محورين: أحدهما أفقى جماهيري يسهم في توعية الرأي العام بخلفية القضية وأبعادها المسكوت عنها، و Mahmood Qandil needs to establish social communication between two main axes: one horizontal axis that aims at raising public awareness about the background of the case and its hidden dimensions, and another vertical axis that aims at establishing a communication channel between the government and the people, which becomes the final stage of the process of communication.

الحلول المعروضة وكيفية المشاركة في ثبيتها على محيط الواقع؛ والآخر رأسى بين الحاكم والحكومة، تكون غايته المنشودة الإقرار بحرية الإنسان السوداني، والاعتراف بحقه المشروع في اختيار من يمثله في مؤسسات الحكم، ومناقشة القضايا المصيرية التي تهم الشأن العام، وبذلك تكون مسؤولية أي قرار يُتخذ مسؤولية جماعية تضامنية، قائمة على سماع الرأي والرأي الآخر، الذي يتبلور عبر مؤسسات اتصال اجتماعي وسياسي وثقافي مشروعة.

خامساً: التهنئة الصادقة للدكتور قلندر وكتابه القيم الذي يُعد إضافة حقيقة لمكتبة الدراسات السودانية. ونأمل أن يعطى الباحث الحصيف في طبعته الثانية نظرة خاصة لطبيعة الأديبيات التي ظهرت بشأن قضية الجنوب، ويصنفها حسب خلفياتها الأيديولوجية، ويعالج تباين الآراء الوارد فيها من خلال منظومة الاتصال الاجتماعي، وبين كيف يؤثر هذا التباين الفكري في استيعاب قضية الجنوب استيعاباً موضوعياً، وفي وضع الحلول المطافية التي يمكن أن تُطبق على محيط الواقع، ثم أخيراً يستنتج: هل أن مثل هذا التباين الفكري سيقود إلى سودان موحد تربط أواصره عرى فدرالية، وإرثاً تاريخياً، ومصالح مشتركة؟ أم أن حصيلة ذلك ستتحول واقع السودان المتتصدع إلى أدب تاريخي يحكى عن قصة دولتين؟